في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه
فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما
ما ليس في معنى الحدوث من نحو المومن والكافر والضامر والحائض
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام
الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع واستدل
للجمهور برجوع الضمير اليها في السعة نحو الممرور به والضمير
لا يعود الا الى الاسم وقول المازني رجع لموصوف
محذوف ردوه بان حذف الموصوف مظان لا يحذف
في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولو كانت موصولا
حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر واللازم باطل او حرف
تعريف امتنع دخولها على الفعل وقد دخلت عليه
نحو الترضي والمجدع واستدل على حرفيتها بتخطي العامل
لها كمررت بالضارب فالجر وضارب ولا موضع لال
ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بانه حولت مقتضى
الدليل فيها لكونها على صورة الحرف فنقل اعرابها الى صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب
الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب
لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر بالعوامل
فلما كانت صلة الالف واللام مفرد اجي بالاعراب فيه على
مقتضى الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه نظر لان حق
الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود وانما جي
بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة
نحو جاني ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال
باعرابهما واللذون على لغة انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى
ويمكن ان يجاب بان هذا لا ينقض على ابن مالك وما استدل

م.

١١٧

به لا ينافي ما قاله لان له ان يقول انما اعرب اي وما ذكر معه
لقبوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انه لما تعذر
ظهور الاعراب في جزء الصلة لكونها جملة وكان نفس الموصول
قابلا له ظهر فيه على خلاف القياس محافظة على الاعراب
بقدر الامكان وهذا يوافق ما قاله ابن مالك ولا ينافيه
ثم قياس الاول انه اذا وصلت ال بجملة لم يكن لها محل من
الاعراب بل المحل لال وقياس ما قاله ابن مالك ان يكون المحل
لمجموع الموصول والصلة سواء فيه ال وغيرها فليتامل وانما
تكون ال موصولة ان كانت داخلة على اسم فاعل او اسم مفعول
فقط او صفة مشبهة فان دخلت على اسم جامد كالرجل او
على وصف يشبه الاسماء الجامدة بان غلبت عليه الاسمية بان
لم يفتقر لفظا ولا تقديرا الى موصوف يجري عليه كالصاحب
او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تعريف
وكذا الداخلة على الصفة المشبهة على الصحيح عند المحققين
قال الرضي وانما لم توصل الالف واللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل ولذا لم توصل
بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضمنه ان وهو معها في تقدير
المفرد والصلة لا تكون الا جملة ومن الموصولات المشتركة
ذو للعاقل وغيره نحو رايت ذو فعل وذو فعلت وذوا
فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن في لغة طي قال
الرضي وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم
تصريفها مع بنائها اي وتظهر المعنى بالعائد والثانية حكاها
الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاث
وذات مضمومة للمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة
حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة

Copyright © King Saud University